جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد الواحد والتسعين/ السنة الثانية والخمسون

جمادى الثانية – ١٤٤٤هـ / كانون الأوَّل ٢٠٢٢/١٢/٢٩م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل:

radab.mosuljournals@gmail.com

URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانيَّة

باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد الواحد والتسعين السنة: الثانية والخمسون/ جمادى الثانية – ١٤٤٤هـ / كانون الأوَّل ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب (علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق

الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي (اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

الأُستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

الأُستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرايبة (اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن

الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني (التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق

الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار (التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية

الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد (الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر

الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو (اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا

الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة

الأُستاذ الدكتور كلود فينثز (اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا

الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز (الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة

الأُستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم (الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوّم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أحمـــــد محمود – مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعـــــــة:

مترجم.إيمان جرجيس أمين – إدارة المتابعـــــة

مترجم.نجلاء أحمد حسين – إدارة المتابعـــــة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
صور إضافة الظرف (مع) إلى ضمير المُخاطب ودلالاتها في القرآن الكريم أحمد عبدالستار فاضل و فراس عبدالعزيز عبدالقادر	30-1
الآخر محاربًا في شعر ابن الدَّهان الموصليّ (ت581هـ) عجيل مد الله أَحمد و مقداد خليل قاسم	80 -31
الطَّيفُ في شعرِ ابنِ نُباتةَ المَصريّ فارس ياسين محمد الحمداني	102 -81
اعتراضات نُقْرَه كار (ت776هـ) الصرفيَّة في شرح شافية ابن الحاجب (646هـ) هلال علي محمود	132 -103
الشخصية الإشكالية ومستويات وعيها في عالم (متاهات) برهان شاوي الروائي نورا وريا عزالدين و شادان جميل عباس	172 -133
الزمن السّردي في قصص جابر خليفة جابر يونس جاسم محمد سالم و بسام خلف سليمان	198 -173
الصورة المشهديَّة: الثابتة والمتحرِّكة في شعر حسب الشيخ جعفر ملكة عصام ياسين	219 -199
التوكيد بوصفه عارضًا نحويًّا في الحديث النبوي الشريف حديث: "إِنَّما الأَعمالُ بالنيَّات" أُنموذجًا مصعب إسماعيل عمر و ثامر عبدالجبّار نصيّف	244 -220
أَنماطُ الحالِ ودلالاتُها في معلَّقةِ طرفة بن العبد إسماعيل حميد حمد أَمين و مظفر الدين عثمان حمد صالح	265 -245
دلالة الأَفعال المقيَّدة بحرف الجر في قصيدة مديح الظل العالي لمحمود درويش إسراء غانم أَحمد	301 -266
الارتداد الزمني في رواية ظلال الوأد لـ(منيرة السبيعي) سروى صباح رجب	329 -302
تنوع الدلالات في نماذج مختارة من شعر الهذليين أَحمد يعقوب الجبوري	352 -330
ميميَّة حسَّان بن ثابت ألم تسأل الدار "دراسة تحليليَّة نقديَّة" وضَّاح حسن خضر حسن	372 -353
الصورة بوصفها إدانة للواقع في رواية (العراق سينما) لأَحمد إبراهيم السعد ليث طالب ذنون	386 -373
المعرب على أَكثر من ثلاثة أَوجه من المصدر المعرفة المنصوب المحذوف فعله في كتاب الدر المصون للسمين الحلبي شذى محمد مصطفى رشيد	405 -387
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
العلاقات الاقتصاديَّة التركيَّة الليبيَّة 1989-2011م صبا طلال عمر طلال و محمد علي محمد عفين	420 -406
مُعلِّمو السلاطين العثمانيين الشيخ آق شمس الدين أُنموذجًا (1389-1459م) دراسة تاريخيَّة أَمين غانم محمد و عماد عبدالعزيز يوسف	455 -421
انتفاضة علي باشا جان بولاد في ولاية حلب 1605-1607م أَحمد محمد نوري أَحمد العالم	489 -456
كتابُ "تاريخ مدينة السلام" ومؤلِّفه الخطيب البغدادي حميدي خضير جمعة	508 -490

بحوث علم الاجتماع	
منظمات المجتمع المدني ودورها في الاستقرار السياسي دراسة تحليليَّة في علم الاجتماع السياسي إيمان حماديّ رجب و حسن راشد جاسم	509 - 535
عزوف التلاميذ والطلبة عن التسجيل للدراسة التركمانيَّة في محافظة نينوى (الأَسباب- النتائج- الحلول) عدنان حازم عبد أَحمد	536- 570
بحوث الفلسفة	
فلسفة أَفلاطون على نظريَّة الفارابي السياسيَّة (دراسة تحليليَّة مقارنة) ليلى يونس صالح	571- 601
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
خصائص النبي (ﷺ) في الآيتين (157_158) من سورة الأَعراف -دراسة تحليليَّة تفسيريَّة- نغم قاسم أحمد الأَرمني و رائد سالم شريف	602- 621
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
المكتبة العامة المركزية في الموصل: دراسة في واقعها ومقترحات تطويرها وسن سامي سعدالله	622- 649
بناء نظام خبير لتصنيف الرسائل والأَطاريح الجامعيَّة باستخدام خوارزميَّة (Naïve Bayes): دراسة تجريبيَّة إيناس جاسم هادي	650- 689
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
اتجاه طلبة الجامعة نحو التعليم الإلكتروني وعلاقته بالتنظيم الذاتي الأَكاديمي عدي نعمت بطرس عجاج	690- 737
صعوبات تدريس مادة الفيزياء في المرحلة الثانوية من وجهة نظر مدرسي الفيزياء في مدينة الموصل طارق موفق سحري	738- 776
بحوث القانون	
أثر حالة الضرورة لارتكاب الجريمة في المسؤولية في الشريعة الإسلاميَّة والقانون العراقي شيروان عمر رسول و عادل عبدالله حمد	777-817

CC BY

اعتراضات نُقْرَه كار[1] (ت776هـ) الصرفيَّة في شرح شافية ابن الحاجب (646هـ)

هلال علي محمود*

تأريخ التقديم: 2022/11/16 تأريخ القبول: 2022/12/25

المستخلص:

يمثلُ هذا البحث محاولة لمناقشة اعتراضات أحد أَبرز شرَّاح شافية ابن الحاجب (ت646هـ) وهو نقرة كار (ت776ه)، بهدف الكشف عن وجه ما ذهب إليه في اعتراضه على المصنِّف، وغيره من علماء الصَّرف، وذلك بتتبع تلك الاعتراضات في كتب المتقدمين والمتأخرين، مع الإشارة إلى من سبقه إلى هذه الاعتراضات من الشرّاح وغيرهم، ومع بيان الحجة التي قام عليها الاعتراض، وذكر الآراء الصرفية المختلفة حول تلك المسائل التي أثارها، وهي بمجملها تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوعات تكاد تحيط بالخلاف الصَّرفي بين البصريين والكوفيين أو بين علماء الصَّرف السَّابقين.

الكلمات المفتاحية: الصرف، أَبنية، اعتراض.

مدخل:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أَمَّا بعد:

فالاعتراضات تثير مسائل علميَّة تُجْلِي عن علم دقيق يوضِّح الإِشكالات اللغويَّة التي تحل مشكلتها العودة إِلى الأُصول من القواعد الحاكمة للغة والقوانين الضابطة للأَبنية الصرفيَّة فيها على وجه التخصيص، وعلى وفق ذلك جرى البحث في تدوين اعتراضات نقرة كار (ت776ه) على ابن الحاجب (ت646ه) في شرحه

(1) [*جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، شرح التسهيل في النحو، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف، ومعنى نقره كار: صائغ الفضة؛ ولد 706ه، وتوفي 776ه؛ ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002: 126/4."*]

* أُستاذ مساعد/قسم اللغة العربيَّة/ كلية الآداب/جامعة الموصل.

للشافية التي تعدُّ المتن الجامع لموضوعات علم الصرف العربيّ ومسائله، والبحث انتظم على مدخل للتعريف بالاعتراض لغة واصطلاحًا، ثم مجموع الاعتراض بالمنظومة بالدرس والتوجيه والتعليل منسوقة بعنوان موضوعها ثم خاتمة لنتائج البحث ومخرجاته، وقد كانت الاعتراضات متنوعة في أَبنية الأسماء والأَفعال والمشتقات.

وطريقة تناول المادة العلمية استلزمت عرض آراء العلماء وأَقوالهم، ولاسيَّما من أَهل الاختصاص السابقين لنقرة كار واللاحقين له، فضلًا عن بيان رأيه وطريقة معالجته لكل مسألة علمية دوَّن اعتراضه فيها، لنخلص بعدها إِلى رأي يبيِّن المسألة المبحوثة على تعليل وتحليل علميّ دقيق ما استطعنا إِلى ذلك سبيلًا... والله ولي التوفيق.

الاعتراض في اللغة والاصطلاح:

ورد الاعتراض في اللغة بمعانٍ متعددة، فجاء بمعنى المنع، وعدم الاستقامة، والوقوع في الشَّيء، والابتداء بالشَّيء من غير أوَّله، قال الجوهري (ت393هـ): "واعترض الشيء: صار عارضًا، كالخشبة المعترضة في النهر، يُقالُ: اعترض الشيء دون الشيء، أي: حال دونه، واعْتَرَضَ الفرسُ في رَسَنِهِ: لَم يَسْتَقِمْ لقائده، واعْتَرَضْتُ البعيرَ: ركِبتُهُ وهو صَعْبٌ، واعْتَرَضَ له بسهم: أقبل به قِبَلَهُ فرماه فقتله، واعْتَرَضْتُ الشهرَ، إذا ابتدأته من غير أوَّله، واعْتَرَضَ فلانٌ فلاناً، أي: وقع فيه"[1] فيكون الاعتراض قد أُخذ من عدم الاستقامة في النهر، أَي أَنَّها صارت في الماء عُرضًا لا طولًا،

قال الفيروزآبادي (ت817هـ): "اعترضَ: صارَ وقتَ العَرْض راكباً، وصار كالخشبةِ المُعترِضة في النَّهرِ"(2) ويبدو أنَّ دلالة المنع هي أقربها إلى الدلالة الاصطلاحية، وذلك بأن يحول الشيء دون الشيء الآخر.

(1) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ ـــ 1087م: 3/ 1084 (عرض).

يختلف معنى الاعتراض على وفق السياق الذي يرد فيه، أو مجالات استعماله، فهو عند النحاة ما يكون خاصاً بتلك الجملة الواقعة بين جملتين لغرض ما وتسمى الجملة، وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين لأجل تأكيد القول أَو إِيضاحه، أَو تجميله[1] نحو: كان زيدٌ ـــ رحمه الله ـــ شُجاعاً، والاعتراض عِنْد أهل البديع: "أَن يقع قبل تمام الكلام شيءٌ يتم الغرض بدونه ولا يفوت بفواته"[2].

أمَّا ما نحن بصدده في هذا البحث، فقد عرِّف بأنَّه:" عبارةٌ عن معنى لازِمُهُ هَدْمُ قاعدةِ المُسْتَدلِّ، وهو جامعٌ مانعٌ"[3]، ولا يكون هدم قاعدة المستدل من جهة المُعترض إِلَّا عن دليل علميّ؛ فيكون الاعتراض عليه بمثابة منع ما استدلّ به، والمجيء بما يردّه بدليل آخر.

الاعتراضات:

1- لفظ (هِجْرَعٍ) على بناء فِعْلَلٍ:

اعترض نُقْرة كار على كلام أبي الحسن الأخفش*(ت215ه) فيما ذهب إليه من زيادة الهاء في لفظة (هِجْرَع) فيما نقله عنه ابن الحاجب (ت646هـ) في قوله: "وأبو

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الأَسترآبادي، نجم الدين (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1395 هـ - 1975م:136/2، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،(د.ط)، المكتبة التوفيقية – مصر،(د.ت): 327/2.

(2) الكليات في معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ - 1998م: 145.

(3) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ) ، ط1، دار الكتب،1414هـ - 1994م: 328/7.

* هو أَبو الحسن سعيد بن مسعدة, نحوي بصري معتزلي, من تصانيفه : الأوسط في النحو, ومعاني القرآن, ومعاني الشعر, (ت 215ه), ينظر: أَخبار النحويين البصريين، أَبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ (ت368هـ)، تحقيق: طه محمد الزينيّ، ومحمد عبد المنعم خفاجيّ، مصطفى البابي الحلبيّ- مصر، ط1, 1374 هـ = 1955 م: 40/1-42 , ونزهة الأَلباء

الحسن يقولُ: هِجْرَعٌ للطَّويلِ منَ الجَرْعِ للمكانِ السَّهلِ"[1]، فعلَّق عليه نقرة كار بقوله: "فحَكمَ بزيادةِ الهاءِ، وفيه بُعدٌ؛ لعدمِ المناسبةِ بينَ الطَّويلِ والمكانِ السَّهلِ، فلا يصيرُ ذلكَ دليلاً على زيادتِها"[2] أي أَنَّ اختلاف المعنى بين الجَرْع الذي بمعنى: المكان السهل؛ فالجرعاء الرملة السهلة المستوية، والأَرض ذات الحزونة، وقيل: الأرض ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا،[3] والهجرع الطويل الممشوق، أَو أَنَّه الطويل الأَعرج، والأَرجح: أَنَّه الطويل، وقيل: يُطلق الهجرع على الأَحمق[4].

وقد اختلف الصَّرفيون في أصالة الهاء من (هِجْرَعٍ) فذهب سيبويه إلى أنَّ (هِجْرَع) لفظة من الرباعي المجرد على زنة (فِعْلَل)، وهو بناء في الصفات والأسماء؛ إذ ورد في الصفات (هِجْرَعٌ) و(هِبْلَعٌ) ونحوهما، وجاء في الأسماء: (دِرْهَمٌ)و (زِئْبَقٌ)، قال سيبويه:" ويكون على (فِعْلَلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: قِلْعَمٌ، ودِرْهَمٌ، والصفة:

في طبقات الأُدباء، أَبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري(ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائيّ (ت1422ه=2001م)، مكتبة المنار– الزرقاء، الأردن، ط3، 1405هـ = 1985م: 108/1– 109, والأَعلام، خير الدين الزركليّ (ت 1396ه= 1976م)، دار العلم للملايين– بيروت، ط 15، 1422ه = 2002م: 102/3 .

(1) الشافية في علمي التصريف والخط، أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب – القاهرة، 2010م: 78.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بـ(نقرة كار)(ت776هـ) دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1376ه: 141.

(3) ينظر: لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ: 46/8، مادة (جرع) .

(4) ينظر: المصدر نفسه: 368/8 ، مادة (هجرع).

هِجْرَعٌ، وهِبْلَعٌ"[1]، وقد اتفق معظم الصرفيين مع رأي سيبويه؛ إذ عدوا الهاء أصلية في هذه اللفظة، وهي بوزن (فِعْلَل)[2].

وخالف أبو الحسن الأخفش سيبويه في أصلها فلم يجعلها على بناء (فِعْلَل)؛ وإنَّما جعلها بهاء زائدة؛ لأنَّه ذهب إلى أنَّها مشتقة من (الجرع)، أي: المكان السهل، فقد استدل بالاشتقاق على زيادة الهاء في هذه اللفظة(5) لئلّا يثبت في أبنية العربية بناء غريب نادر وهو بناء (هِفْعَل).

ونعت ابن جني (ت392ه) مذهب الأخفش في زيادة الهاء بالشذوذ؛ لأنَّ الاشتقاق قاده إليه "والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة، وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم"[3].

وعزا ابن درستويه* (ت347هـ) مذهب الأخفش إلى الكوفيين وابن كيسان* (ت299ه) منكراً عليهم مذهبهم في زيادة الهاء في مثل هذه اللفظة، فقال:" وأتوا بمثال لم يذكره الخليل ولا سيبويه، ولا الموثوق بعلمهم من البصريين، وإنَّما هو شيء طرأ عن الكوفيين، وذكره ابن كيسان، إمَّا عن الفراء وأصحابه، أو عن ابن

---

(1) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بـ (سيبويه) (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ - 1988م: 289/4، وينظر: أَبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي مكتبة النهضة ، بغداد، 1965م: 45 .

(2) ينظر: المنصف = شرح كتاب التصريف : ابن جنِّيّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، ط1, 1373 هـ = 1954 م: 25-26، والممتع في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، ط1، مكتبة لبنان، 1996م:149.

(3) المنصف: 25-26.

* أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن درستويه بن مرزبان النحوي (ت347ه)، تتلمذ على ثعلب والمبرّد، من تصانيفه: شرح الفصيح، ينظر: سير أَعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبيّ (ت748 هـ)، تحقيق: شعيب الأَرنؤوط و محمد نعيم العرقوسيّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط3، 1406ه = 1986 م :15/ 532 .

* أبو الحسن، علي بن محمد بن أَحمد بن كيسان الحربيّ (ت299ه)، ينظر: سير أَعلام النبلاء: 330/16.

نجدة*، فإنَّه زعم أنَّ الهاء في هجرع زائدة؛ لأنّ الجرع مستعمل، والهاء في هبلع زائدة؛ لأنَّ البَلْع مستعمل، وأنَّ الهاء في هركولة زائدة؛ لأنَّ الرَّكْل مستعمل، فصيَّر في الكلام أمثلة لا يعرفها الحُذّاق من النحويين، وهي: هِفْعَلٌ، وهِفْعَوْلةٌ"[1].

والهبلع لفظ قائم برأسه بمعناه: الأَكول أَو اللئيم، ومنه الهبلاع: الواسع الحنجرة الكبير اللقم الأَكَّال، والقول بزيادة الهاء فيه ليس بقويّ.[2]

وقد وافق عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الأخفش في ذلك، فذكر أنَّ الهاء تزاد في مواضع، فقال:"وتزاد أولاً في نحو: هِجْرَع وهِبْلَع؛ لأنهما من الجَرْع والبَلْع"[3].

في حين ذهب جمهور الصرفيين واللغويين إلى أن الهاء أصلية غير زائدة، فقال ركن الدين الاسترابادي بعد نقله رأي الأخفش: "وهو بعيد؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل، وما استوى من الرمل"[4] وعلّل في موضع آخر هذا الاختلاف في القول بزيادة الهاء أو أصالتها؛ بعدم القطع بدلالة اللفظ، فقال في معرض تفريقه بين الاشتقاق المحقق والاشتقاق غير المحقق: "والاشتقاق المحقق إنما يكون فيما

---

* محمد بن الحسين بن محمد الطبريّ النحويّ المعروف بـــ(ابن نجده)، مشهور لدى أهل الأَدب، ينظر: سير اَعلام النبلاء: 145/3.

(1) تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت 347هـــ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، 1419هـــ - 1998م: 206.

(2) ينظر: لسان العرب: 367/8 ، مادة (هبلع) .

(3) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471هـــ) تحقيق: د علي توفيق الحَمَد، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1407 هـــ - 1987م: 70، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت 749هـــ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1428هـــ - 2008م: 1522/3.

(4) شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد الأستراباذي، ركن الدين (ت 715هـــ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـــ- 2004م: 637/2.

(2) المصدر نفسه: 637/2.

دلالته على المعنى المشترك مقطوع بها كـ (عَنْسَلٍ) للذئب، فإنه يدل على معنى العَسَلان –وهو العَدْو– قطعاً، والاشتقاق غير المحقق إنَّما يكون فيما دلالته على المعنى المشترك غير مقطوع بها كـ (هِجْرَع) – للطويل – عند من يرى زيادة هائه، وأنَّه مأخوذ من (الجَرْع)، وهو ما استوى من الرَّمْل؛ فإنَّه يحتمل أن يكونوا سموا الرَّجل المستوي (جَرْعاً)؛ لأنه مستطيل فيكون بين الهِجْرَع والجَرْع قَدْرٌ مشترك، فتكون الهاء فيه زائدة، ويحتمل أن يكونوا سمَّوا الرجلَ المستوي (جَرْعًا) لغير معنى الطول؛ فلا يكون بين هِجْرعٍ وبينه قدرٌ مشترك – وهو الأقرب– فلهذا كان الأخذ بالاشتقاق غير المحقَّق ضعيفاً دون الأخذ بالاشتقاق المحقَّق[2].

وبذلك يتبيَّن أَنَّ (الهِجْرَع والهِبْلع) على بناء (فِعْلَل) الرباعيّ المجرَّد على مثال: دِرْهَم؛ إذ الحكم بزيادة الهاء فيها يستلزم بناء غير وارد في العربيَّة، ومن ذهب إلى زيادة الهاء اعتمد التقارب الدلالي في الاشتقاق بين صيغتي: الجرع والهِجْرَع من جهة وبين البلع والهِبْلَع من جهة أُخرى، لكنَّ الاستناد إلى الاشتقاق مرجوح؛ لافتراق معانيها؛ فالاتفاق في المعنى لا يكون إلَّا في الاشتقاق المُحقَّق.

2– (الحِبُك) على بناء (فِعُل) من تداخل اللغتين:

ذهب ابن جنِّي إلى أنَّ (الحِبُك) محمول على تداخل اللغتين بالضمتين والكسرتين فى جزأي الكلمة؛ إذ يقال: (حُبُكٌ) بضمتين، و(حِبِكٌ) بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى، وذلك أنَّه ليس في كلامهم (فِعُلٌ) بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثاني عشر من أَبنية الاسم الثلاثيّ المُجرَّد*، فإنَّه ليس في اسم ولا فعل أصلٌ ألبتة، قال في المحتسب "ولعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر، والضم، فكأنه كسر الحاء يريد (الحِبِك)، وأدركه ضم الباء على صورة (الحِبُك)"[1] وهي التي نسبها ابن عطيَّة إلى الحسن،[1] ونسبها أَبو حيَّان إلى

* أَبنية الاسم الثلاثيّ المجرَّد اثنا عشر بناء، بحاصل ضرب: 3×4، والثلاثة حركة الفاء فيها: الفتحة والضمَّة والكسرة، والأَربعة تمثِّل الحركات الثلاث، مزيدًا عليها السكون في العين.

(1) المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419 – 1998م: 287/2.

أبي مالك الغفاريّ،[2] وقد نبَّه نقرة كار على هذا الأمر في تناوله هذه اللفظة، فبعد أن نقل ما ذهب إليه ابن جني من أنَّه من تداخل اللغتين قال: "وفيه نظرٌ؛ لأنَّه بالضَّمَّتينِ جمعُ (الحباك)، وبالكسرتينِ إنْ ثبتَ مفردٌ، والتَّداخلُ إنَّما يتحققُ إذا اتحدَّ معناهما"[3] والصحيح أَنَّ الحُبُك لفظ مفرد كـــ(أُذُن).

هذا النظر ذو شقين، واحدٌ منه راجع إلى قول ابن جني بالتداخل الذي يشي بأنَّهما بمعنى واحد لي والآخر إلى قول ابن الحاجب أنَّهما من تداخل اللغتين المترتب على قول ابن جني، ويمكن القول –تقوية للتداخل– بأنَّهما كلمتان مختلفتان إفراداً وجمعاً وغرض التداخل الإشارة إلى إرادة الجمعية إدخال الضم بعد الكسر دون العكس، لكون الفُعُل أصل في أبنية الجمع.

ويذهب أَبو حيَّان النحويّ (ت745ه)، إلى ردّ القول بتداخل لغتي: (الحِبِك) و(الحُبُك)، وإثبات الإتباع، فيقول: "والأَحسن عندي مِمَّا أُتبع فيه حركة الحاء لحركة (ذات) في الكسرة، ولم يعتدْ باللام الساكنة؛ لأَنَّ الساكن حاجز غير حصين.[4]

وحَمْلُ (حِبُك) على الإتباع أولى من حملها على تداخل اللغات، وذلك للغياب التام، للانتقال في أَبنية الاسم الثلاثيّ المُجرَّد من كسر فائه إلى ضمِّه والسبب في ذلك من الناحية العضويَّة؛ لأَنَّ الكسرة هي أَضيق الحركات وأَكثرها تقدمًا، والضمَّة أَضيقُ الحركات وأَكثرها تراجعًا، والناطق يصعب عليه أَن ينقل لسانه من وضع معيَّن إلى نقيضه تمامًا، مع التزام السرعة المعتادة في الأَداء؛ ولذلك تجنب العربيّ أَن يعاني

---

(1) ينظر: المُحرَّر الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت542هـــ)،
تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ، 1422 هـــ: 172/5.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـــ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط1 ، 1420 هـــ: 133/8.

(3) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 12.

(4) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م: 4/ 494.

هذه الصعوبة في الأَبنية الثابتة، وإن كان ساغ الانتقال من الضمِّ إلى الكسر؛ لتخصيصه بحال طارئة إلى بناء الفعل المجهول؛ لغرض دلالي مقصود.[1]

3- ألف (قَبَعْثَرَى) للإلحاق أم للتكثير؟:

أنكر نقرة كار أن تكون الألف في (قَبَعْثَرَى*) للإلحاق؛ * لأنَّها سادسةٌ، ولا بناء فوق الخماسي فيلحق به؛ إذ يقول: "و(قَبَعْثَرَى) وهو العظيمُ الخلق، والأُنْثى (قَبَعْثَراةٌ)، وألفه ليستْ للإلحاق؛ لكونها سادسةً، ولا بناءَ فوقَ الخُماسي فيلحقُ به ولا للتّأنيث لمجيء (قبعثراة)، ولو كانت للتَّأنيثِ لَمَا لحقَه تأنيثٌ آخر، وإنَّما زيدَ الألفُ فيه لتكثيرِ الأبنيةِ"[2].

ثُمَّ نَقَل عن المبرِّد قوله: إنَّ الألفَ فيه لإلحاق بناتِ الخمسةِ ببناتِ السِّتَّةِ[3]، فعلَّق عليه بقوله: "وفيه نظرٌ؛ لِمَا ذكرنا منْ أنَّه ليسَ في الأصولِ سُداسيٌّ حتَّى يلحقَ به، اللّهم إلَّا أنْ يقالَ: إنَّ مرادَه ما قالَه السِّيرافيُّ (ت368هـ) وهو أنَّه قد زعمَ بعضُ النَّاس أنَّ (قَبَعْثَرى) لو كانَ في الكلامِ سداسيٌّ أصلاً لكان مُلحَقاً به"[4].

---

(1) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400ه =1980م: 53 – 54 .

* القبعثرى: الفصيل المهزول، أَو الرخو المضطرب، وورد أَنَّ القبعثرى: دابة من دواب البحر لا تُرى إِلَّا منقبثة في الثرى أَو على ساحل البحر، ينظر: العين، الخليل: 347/2، مادة (قبعثر) .

* تعريف الإلحاق: زيادة حرف أَو حرفين على تركيب زيادة غير مطّردة؛ لإفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل: قبعثرى في عدد حروفها ومساويًا لها في الحركات والسكنات، ينظر: شرح الشافية، الرضي الأسترآباذي: 52/1.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 16.

(3) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت): 57/1، وينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 293هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت .ط): 275/1، و اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، محب الدين (ت616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان،ط1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ 1995م: 246/2.

(4) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 16.

وبالمثل ذكر الصبَّان (ت1206هـ) أنَّ ألف (قبعثرى) ليست للإلحاق، فقال:"ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها؛ إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به"[1]، فالاسم خماسي الأُصول يأتي على أَربعة أَبنية لا غير وهي: فَعَلَّلٌ، نحو: سَفَرجَلٌ، وفَعْلَلِلٌ، نحو: جَحْمَرِش*، وفُعَلْلِلٌ، نحو: قُذَعْمِلٌ*، وفِعْلَلٌّ، نحو: قِرْطَعبٌ*، فيكون القبعثرى من أَبنية الاسم الخماسيّ المزيد بالألف، فالأَلف فيه ليست للتأنيث والإلحاق.[2]

4- إلحاق (تَغَافَلَ وتَكَلَّمَ) بـ(تَفَعْلَلَ):

ذهب الزمخشري (ت538هـ) إلى أنَّ (تغافل) و(تكلَّم) ملحقان بـ (تدحرج)، فذكر في عرضه لأبنية المزيد أنَّها على ثلاثة أضرب: موازن للرُّباعيِّ على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له، فمن الأوَّل ما هو ملحق بـ (تدحرج) نحو: تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم[3]، ووافقه ابن الحاجب فأورد الأمثلة التي ذكرها الزمخشري في حديثه عن الملحق بـ (تدحرج).[4]

إلَّا أنَّ نقرة كار اعترض عليهما بقوله: "(وتغافلَ وتكلَّمَ) فإنَّهما عندَه وعندَ جارَ الله مُلحَقانِ بـ (تدحرجَ)؛ لموافقتهما له في جميعِ تصاريفِه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ زيادتَهما

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ ـــ 1997م: 386/3.

* الجحمرش: العجوز، أَو الأَرنب المرضع .

* القذعمل: الضخم من الإبل، ويطلق على الشيء الصغير شبه الحبّة، يقال: لاتعطِ فلانًا قذعلة.

* القِرطعب: قطعة خرقة .

(2) ينظر: شرح الشافية، الرضي الأسترآباذي: 47/1، وأَبنية الصرف في كتاب سيبويه:100 .

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري ، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993: 370.

(4) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط: 17.

وهي التَّاءُ والألفُ في نحو: (تغافلَ)، والتَّاءُ والتَّضعيفُ في نحو: (تكلَّمَ) مطَّردةٌ؛ لإفادةِ معانٍ؛... ولأنَّ الإدغامَ في نحوِ: (تمادَّ) دليلٌ على عدمِ الإلحاق"[1].

وما ذكره نقرة كار يمثل رأي جمهور الصَّرفيين،[2] ووصف الرضي ما ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب بأنَّه (وهم)، فقال: "حكم الزمخشري وتقبله المصنِّف _ أي: ابن الحاجب _ بكون ألف نحو: (تَغَافَلَ) للإلحاق بـــ (تَدَحْرَجَ)، وهو وهمٌ، لأنَّ الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو: (تَمَادَّ وتَرَادَّ)، كما لم يدغم نحو: مَهْدَدٌ ....، ولو كان الألف في (تغافل) للإلحاق لكان في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً، فلم يصح إطلاق قولهم: ((إنَّ الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطًا))، وكذا نحو: (تَكَلَّم) ليس التَّضعيف فيه للإلحاق بـــ(تَدَحْرَجَ) كما ادَّعيا؛ لوضوح كون التَّضعيف لمعنى، وما غرَّهما إلَّا موافقة البناءين لـــ(تدحرج) في تصاريفه"[3] أي أنَّه موافق للبناء (تَفَعْلَل) من حيث الحركات والسكنات تَدَحْرَج مُتغافلٌ وتكلّم موافق من حيث القالب البنائيّ لتدحرج بالحركات والسكنات.

وكذلك نقل ركن الدين الاسترابادي الاعتراض الوارد على هذه المسألة، فقال: "اعلم أنَّه قيل في جعله (تَغافَل) و(تَكَلَّم) ملحقاً بـــ(تدحرج): نظرٌ؛ لأنَّ الألف لا تكون للإلحاق إلَّا بدلاً منَ الياء في الطَّرف؛ كما في (اسْلَنْقَى)، وإذا كان كذلك لم يكن (تَفاعَل) ملحقاً بـــ (تَفَعْلَل) وكذا (تفعَّل) لا يكون ملحقاً بـــ (تَدَحْرَج)؛ لأنَّ (تَفَعَّل) مطاوعُ (فعَّل)، و(فعَّل) غير ملحق بـــ(دحرج) لعدم مساواته له في المصدر فكذا

(1) شرح شافية ابن الحاجب، نقره كار: 19ـــ 20.

(2) ينظر: الكتاب: 282/4 ، والمُنصف: 92، والممتع في التصريف: 125/1 ، وشرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت 643هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1422هـ - 2001م: 37/6، وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـــ)،تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م: 113/1 ـــ 115 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 57/1 ـــ 58.

مطاوعه"[1] فالذي يرد إلحاق تَفَعَّل وتَفَاعَلَ بتَفَعْلَلَ مجيء الزيادة فيها لمعانٍ محددة، فتفعَّل يدلّ على التكلِّف، والمطاوعة، والتدرُّج، والتجنُّب، وتفاعل يدلّ على المشاركة، والإيهام والمطاوعة، في حين لا يكون الإلحاق إلَّا لمسألة لفظية من دون تصور معانٍ جديدة، نحو: تَرَهْوَلَ، وتَجَلْبَبَ، وتَجَوْرَبَ، وتَعَثْيَرَ، وتَبَيْطَرَ، فالإلحاق زيادة حرف على اللفظ؛ ليكون مُلحقًا بأوزان المحلق به، فَتَعَيْثَرَ أَصله: عثر، زيد عليه التاء والياء ليكون بوزن تَفَعْلَلَ.

5- اشتقاق (ملك) من (مَألك) أَو من (ملأك):

اختلف الصَّرفيون في (ميم) (ملك) فذهب الجمهورُ إلى أنَّها زائدة ثمّ اختلفَ هؤلاء في الأصلِ فقالوا: أصلُها (مَلْأَكٌ) وهو (مَفْعَلٌ) واستَدلّوا على ذلك بقول الشّاعر:[2]

فَلَسْتَ لإنسيٍّ ولكنْ لمَلأَكٍ تنزَّلَ من جوِّ السماءِ يصوب

ويدلُّ عليه قولهم في الجمع: (مَلائِكٌ) و(ملائكةٌ) على وزن (مَفَاعِلة) ولو كانت غير زائدةٍ لكانت (فَعايلة) الواحد (فَعيلة) وليس كذلك، ومنهم من قال: هو من الأَلُوكَة وهي الرِّسالة ووزنُها: (فُعُولة) وأصل (مَلك) على هذا (مَأْلَكٌ) ثمَّ حُذفت الهمزة، وقيل: أَصله من (لاك يلوك) إذا ردد الشَّيء في فيه والرِّسالة كذلك إلاّ أنّ عين الكلمة حُذفت تخفيفاً، وقال قومٌ: الميمُ أصلٌ مأخوذٌ من الملكة وهي القوّةُ وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترآبادي: 236/1.

(2) البيت من بحر الطويل، ونسب إلى علقمة بن عبدة الفحل، ولم يرد في ديوانه، ينظر: المفضليات، المفضل بن محمد الضبي (ت نحو 168هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، ط6، دار المعارف، القاهرة (د. ت) :394، والكتاب:380/4، وإصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، تحقيق : محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، 1423 هـ , 2002 م:59، وجمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت،1987م: 982/2 (كلم)، والأصول في النحو، أبو بكر السراج (ت 316 هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د . ت .ط): 339/3 ، وفي رواية الخليل : تبارك من فوق السماء يصوب، العين، أَبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت170هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزوميّ، والدكتور إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال- القاهرة, (د. ط)، (د. ت): 381/5.

الجمع يُبطلُه؛ إذ لو كان جمع (فَعَل) لا يكون (مَفَاعِل)، فإن قيل: فقد جاء فيه (أملاك) قيل: هو شاذٌّ على أنَّه يحتمل أن يكون جمع على اللفظ لا على الأَصل.[1]

واعتراض نقرة كار في هذا الاشتقاق من جهتين، فذكر أنَّه لا خلافَ في أنَّ (مَلَكًا) تخفيفُ (مَلْأَكٍ)؛ لقولهم في جمعه: (ملائك) و(ملائكة) ولقول الشاعر المتقدم، ثُمَّ بيَّن اختلاف الصَّرفيين في وزنه، فالكسائيُّ يرى أنَّه (مَأْلَكٌ) على وزن" (مَفْعَلٌ)؛ لأنَّ أصلَه: (منَ الأَلُوكَةِ) بمعنى الرِّسالةِ فقُدِّمَ العينُ على الفاءِ، ثُمَّ حُذفتْ همزتُه؛ لكثرةِ الاستعمالِ، فقيلَ: (ملك) وهو الرَّاجحُ؛ لأنَّ (الملك) فيه معنى الرسالة، قالَ الله عز وجل: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾[2] وليسَ فيه خلافُ الظَّاهرِ إلَّا القلبُ*، وهو كثيرٌ"[3]، أي أنَّ قلب همزة (مَألك) قلبًا مكانيًا؛ ليكون (مَلْأَكًا) ثُمَّ يُصار إلى حذف الهمزة منه؛ ليكون (مَلَكًا) مع أَخذ حركة الحرف المحذوف؛ إذ لو يكن ذلك المكان (مَلْكًا) وليس (مَلَكًا).

في حين ذهب ابنُ كَيسانَ (ت225هـ) إلى أنَّه على وزن (فَعْأَلٌ) بزيادةِ الهمزةِ منَ (المُلْكِ)، ووصف نقرة كار ما ذكره ابن كيسان بأنَّه" (بعيدٌ)؛ لأنَّ (فعألاً) نادرٌ و(مَفْعَلاً) كثيرٌ؛ ولأنَّه ليسَ له مناسبةٌ معَ (المَلَك)؛ إذ لا نعرفُ له (مُلْكًا)"[4].

أمَّا أَبو عُبَيدَةَ (ت210هـ) فيرى أنَّه (مَفْعَلٌ) مِنْ (لَأَكَ) إذَا أُرسل، ووصف رأي أبي عبيدة بأنَّه" المختارُ إنْ ثبتَ(لأك) بمعنى أرسل، وقيلَ: فيه بُعدٌ؛ لأنَّ (المَلَك) رسولٌ لا مُرسِلٌ ولو كانَ منْ (لأك) كانَ معناه: مُرْسِلاً، وفيه نظرٌ؛ إذ لا يلزمُ ذلكَ؛ لجوازِ أنْ يكونَ (مَفْعَلاً) بمعنى موضعِ الرِّسالةِ"[5].

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور غازي مختار طليمات, دار الفكر المعاصر– بيروت, ودار الفكر– دمشق, ط1, 1416 هـ = 1995 م: 258/2 ــ 259.

(2) سورة فاطر: من الآية: 1.

* القلب المكاني: تقديم حرف وتأخير آخر، ينظر: ظاهرة القلب المكانيّ، عبدالفتَّاح الحموز: 16.

(3) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 130.

(4) المصدر نفسه: 130.

(5) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 130.

و(ملأك) بناؤه: (مَعْفَل)؛ مقلوب مألك من الألوكة: الرسالة، جمعه: (ملائكة)؛ أي: نُقلت الفاء إلى موضع العين, والعين إلى موضع الفاء ليمكن تخفيفه بنقل حركة الهمزة إلى اللام بعد حذف الهمزة، وقيل: (ملأك) ثم خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام قبلها، فاخصر إلى(مَلَك).(1)

وقد نصَّ ابن سيده على أَنَّ (مألكًا) أَصل، و(ملأكًا) فرع، وهذا رأي سيبويه،[1] ومدار الاعتراض الأَصل الاشتقاقي لـــ(مَلَكٍ) مفرد جمع (ملائك وملائكة)، أَيكون من مادة (مَلَكَ) أَم من مادة (أَلَكَ) أم من مادة (لأَكَ)، والغالب استبعاد اشتقاقه من (مَلَكَ)،[2] فما يتنازعه إذًا مادتان (أَلَكَ ولَأَكَ) فتكون الميم في (مَلَكٍ) زائدة فيكون أَصله: (مَلَأَكٌ) أَو (مَأْلَكَ) على اختلاف؛ فمن ذهب إِلى أَنَّه مشتق من (أَلَكَ) على عدِّ (الأَلوكة) بمعنى الرسالة، جعل أَصله (مَأْلَكَ) المقلوب إِلى (مَلَأَكٍ)[3]، ثُمَّ حذفت منه الهمزة تخفيفًا، ونقلت حركتها إِلى اللام، فصار (مَلَكَ) على النحو الآتي:

أَلَكَ ← مَأْلَكٌ ← مَلْأَكٌ ← مَلَكٌ

فَعَلَ ← مَفْعَلٌ ← مَعْفَلٌ ← مَعَلٌ

أَمَّا من ذهب إِلى أَنَّه مشتق من (لأَكَ) على عدِّ معنى (لأَكَ): أَرسل[4]، فيكون: (مَلْأَكٌ) مُخفَّفًا عن (مَلْأَكٍ) على النحو الآتي :

لأَكَ ← مَلْأَكٌ ← مَلَكٌ

---

(1) ينظر: المحكم والمحيط الأَعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421هـ = 2000م : 9/7 (ألك).

(2) ينظر: النهر الماد من البحر المحيط، أَبو حيَّان الأَندلسي، تحقيق: الدكتور عمر الأَسعد، دار الجيل –بيروت، ط1، 1416ه = 1995 م : 423/1 .

(3) ينظر: العين: 380/5 ، مادة (ملك)، وتهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م : 202/10 .

(4) ينظر: تاج العروس، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق مرتضى الحسينيّ، الشهير بـــ(الزبيديّ) (ت1205 هـــ)، تحقيق: عبد الستار أَحمد فرَّاج، التراث العربي- الكويت، ط1، 1385ه = 1965م: 316/27 ، مادة (لأَكَ)0

فَعَلَ ← مَفْعَلَ ← مَفَلٌ

6- عدم وجود نظير لـ (كنثأو):

أقرَّ نقرة كار أنَّ الكلمتين إذا خرجتا عنِ الأصولِ على تقديرِ أصالةِ الحرفِ وزيادتِه فيحكم بأنَّه زَائِدٌ أَيْضَاً كنون (حنطأو)؛ لكثرةِ الزِّيادةِ، ثمَّ اعترض على ابن الحاجب في عدم وجود نظير لـ (حنطأو) ـــ وهو الرجل القصير[1]، وقيل: عظيم البطن[2] ـــ فقال: " وظاهرُ كلامِه أنَّه لا نظيرَ له على تقديرِ أصالةِ النُّونِ، لا على تقدير زيادتِها، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ له نظيراً على تقديرِ زيادتِها وهو (كَنْثَأو) على زنةِ (فَنْعَلو) وهو عظيمُ اللِّحيةِ منْ كثأتْ لحيتُه، أي: نبتتْ، وكذا على تقديرِ أصالتِها نحوُ: (قِرْطَعْبٌ)"[3].

وهذا ما أشار إليه ركن الاسترابادي بقوله: "وإن خرجت الكلمة مع الحكم بأصالة الحرف عن الأصول, وخرجت الكلمة أيضاً مع الحكم بزيادة ذلك الحرف عنها, حكم بزيادة الحرف؛ لكثرة أوزان الزَّوائد وقلة أوزان الأصول كنون (نرجس)؛ فإنه لو حكم بزيادتها كان (نرجس) على وزن (نفعل)، ولو حكمنا بأصالتها كان على وزن (فَعْلَلَ) ولا نظير لكل واحد منهما في أبنيتهم، وكنون (حِنْطَأو) ... فإنها زائدة؛ لأنه لا نظير له في كلامهم على تقدير أصالة النون؛ لأنه ليس في كلامهم (فِعْلَأْو) ولا (فِعْلَلْو)، وإنَّما أوردنا المثالين؛ لأنه على تقدير أصالة النون احتمل أن يكون الحرف الذي قبل الواو زائداً, واحتمل أن يكون أصليّاً ولا نظير له أيضاً على تقدير زيادة النون، قيل عليه: لا نسلم أنَّ (حِنْطَأْواً) لا نظير له على تقدير زيادة نونه؛ لأنَّ وزنه حينئذ (فِنْعَلْو)؛ من: حَطَأ به الأرض، إذا ضربها به، ونظيره (كِنْثَأْو) – لعظيم اللحية – من: كَثَأَتْ لحْيَتُهُ, أو أوبار الإبل إذا نَبَتَتْ، وقال بعضهم: كِنْتَأْو بالتاء"[4].

فلو لم تكن : حَنْطَأو وكِنثَأو مزيدتين، لكان وزنهما على (فِعْلَلو) فيخالف أَبنية العربيَّة، والمزيد فيهما النون والواو؛ لأَنَّهما مُشتقتان من (حطأ)، و(كثأ)، فالحَطْأو:

(1) ينظر: تهذيب اللغة: 214/5 (حنطأ).

(2) ينظر: لسان العرب: 61/1 (حنطأ).

(3) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 135 .

(4) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترآبادي: 613/2 ــ 614.

الضرب بالكف بين الكتفين أو على الصدر، والأَرجح أَنَّه ضرب الظهر بيد منشوزة،[1] والكثأْو: يكون في النبت والشعر والوبر إِذا طال وكثف وغلظ.[2]

7- لفظ (مَعلى) من (مَعَلَ):

اعترض نقرة كار على ابن الحاجب في أنَّ (مَعَلَ) من (علا) غير مستعمل، فذكر أنَّ ميمِ (مَعْلـــــى)" إنْ جُعلَ (مَفْعَلاً) كانَ منْ (علا) وهو مُستعملٌ، وإنْ جُعِلَ (فعلى) كانَ منْ (مَعَلَ) وهو غيرُ مُستعملٍ، وفيه نظرٌ؛ لقولِهم: مَعَلْتُ الشَّيءَ أخذتُه بسرعةٍ"[3]، وقال الخليل: باستعماله، وخصَّه باستلال الأنثيين من أَصلهما[4].

وقد أورد الجوهري (ت393هـ) هذا الاستعمال، فقال:" معلت الشيء معلا، إذا اختلستَهُ. والمَعْلُ: السرعةُ في السير"[5].

واكتفى ركن الدين الاسترابادي بالتنبيه على أنَّ "ميم (معلى) زائدة، فوزنه (مفعل)، وتركيبه من عين ولام وواو، وهو تركيب مستعمل، وإن جعل الألف زائدة فوزنه (فَعْلى)، وتركيبه من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، فتكون [الميم* والصحيح الألف] فيها زائدة".[6]

فيتبيَّن أَنَّ مادة (معل) مستعملة في اللغة بمعنى: الاستئصال والاختلاس، فبناء (معلى) المشتق من (مَعَلَ) فَعْلى وعلى بناء (مَفْعَل)؛ إِذ كان اشتقاقه من (علو) بمعنى: العلو، فاعتراض نقرة كار على ابن الحاجب بكون (معلى) مُشتقة من مادة (معل) غير المُستعملة، مردود باستعمالها على نحو ما ذكرنا آنفًا، إِلَّا أَنَّ وجه اعتراضه أَن يُشتق من مادة (مَعَلَ) بناء على (مَفْعَل)، فمَعْلَى الذي بناؤه على (مَفْعَل) من (علا) لا من (مَعلَ).

8- رُمَّان من (رَمَنَ) غير المُستعمل:

---

(1) تاج العروس: 194/1 (حَطَأَ) .

(2) تاج العروس: 383/1 (كَثَأ) .

(3) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 143.

(4) ينظر: العين: 154/2، وتهذيب اللغة: 252/2. الأنثيان: بيضتا الخصتين.

(5) الصحاح: 1819/5(معل).

6 شرح الشافية، ركن الدين الاستراباذي: 653/2.

اعترض نقرة كار على ابن الحاجب في أنَّ (رُمَّانًا)(فُعَّالٌ) من (رَمَنَ) وإن كان غير مستعمل، مبيناً أنَّ فيما ذهب إليه "نظرٌ؛ لأنَّ (رَمَنَ) بمعنى (أقام) مُستعملٌ لا (فعلان) منْ (رم) وإنْ كانَ مُستعملاً"[1]، ونقرة كار يجعل (رَمَنَ) مُستعملًا ومعناه: (أَقام) وبذلك يردُّ على ابن الحاجب بعدِّه (رَمَنَ) غير مُستعمل، وإِن كان الأَصل (رَمَنَ) مُشتقٌّ منه (رُمَّان) .

وذهب الرضي إلى أنَّ "رُمَّان إن جعلته (فُعْلَان) ففيه شبهة الاشتقاق لكن ليس أغلب الوزنين وإن جعلته (فُعَّالاً) فليس فيه شبهة الاشتقاق؛ إذ (ر م ن) غير مستعمل و(رَمَّ) مستعمل لكنه أغلب الوزنين"[2] فالرضي يُرجِّح وزن (رُمَّان) على (فُعَّال) لا على (فَعْلان)، وإِن كان اشتقاقه من (رمَّ) أَرجح من اشتقاقه من (رَمَنَ)؛ لأَنَّ (رَمَنَ) غير مُستعمل.

وقد اختلف الصَّرفيون في نون (رُمَّان)، فالخليل (ت170هـ) جعل (رُمَّان) مشتقٌ من (رَمَنَ)، قال: "الرمَّان معروف، من الفواكه الواحدة رُمَّانة"[3] وفي الكتاب يقول بزيادتها، وقد ذكره سيبويه في موضوع الاسم الممنوع من الصرف، يقول سيبويه: وسألته – يعني الخليل ـــ عنِ (الرُّمَّان) إذا سُمِّي به، فصار علمًا، فأَجابه: "لا أَصرفه وأَحمله على الأكثر، إذ لم يكن له معنى يعرف به"[4]، ومعلوم أَنَّ الاسم العلم المزيد فيه الأَلف والنون لا يُصرف[5]، وقد ذهب الأخفش إِلى أصالة النون في (رُمَّان)؛ لأَنَّ (فُعَّالًا) أكثر من (فُعْلَان)[6]، يعني في النَّبات؛ والصَّحيح ما ذهب إليه، والدليل الآخر على أَصالة النون في (رُمَّان) اشتقاق اسم مكان من (رُمَّان) للدلالة

(1) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 143.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 395/2، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترآبادي: 654/2 ــ 655.

(3) العين: 270/8 .

(4) الكتاب: 218/3 .

(5) شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ ـــ 1998م: 67/4 – 68 .

(6) ينظر: تاج العروس: 289/32 .

على التكثير: (مَرْمَنَة)، فلو كان من رمَّ لكان: مرمَّة، نحو: مأسدة من الأَسد، ومقثاة من القثاء[1]، واسم المكان إذ اشتق من الأَصل الجامد يُبنى على (مَفْعَلَة)؛ للدلالة على التكثير، نحو: مَأسَدة، للمكان الذي يكثر فيه الأَسد، ومَذْأَبة للمكان الذي يكثر فيه الذئب .

9- آجر على (أَفعل) أو على (فَاعِل):

استدل ابن الحاجب بثلاثة وجوه على أنَّ (آجر) على وزن (فاعَلَ) لا (أفعَلَ)، وأنشد في ذلك:

دَلَلْتُ ثَلاَثاً على أنَّ يُوجِـــ رَ لاَ يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرْ
فِعَالَةُ جاءَ وَالإِفْـعَالُ عَـــزَّ وَصِحَّـــةُ آجَـرَ تَـــمْـنَعُ آجَـرْ

إلَّا أنَّ نقرة كار اعترض عليه في وجهين منها، فقال: استدلَّ ابن الحاجب على أنَّ (آجر) (فاعل) لا (أفعل) بثلاثةِ وجوهٍ "فعبَّرَ عنه بلازمِه؛ لأنَّ كونَ (آجر) (فاعلَ) لا (أفعلَ) يستلزمُ أنْ لا يكونَ (يُؤْجَر) مضارعُ (آجر)؛ لأنَّ (يُؤْجِرُ) إنَّما هو مضارعُ (أفعل)، الأوَّلُ: إنَّه جاءَ (آجر) إجارةً في مصدرِه، ولو كانَ (أفعل) لم يجيءْ منه (فعالة)، والثَّاني: إنَّ (إفعالاً) عزَّ في مصدرِه، ولو كانَ (أفعل) لكانَ مصدرُه على (إفعال)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إنْ أرادَ بقولِه: (عزَّ) أنَّه لمْ يوجدْ (إفعال) فممنوعٌ؛ إذ في كتابِ المحكم: "آجَرَت المرأة البغي، أَباحت نفسها بأَجرٍ"[2]، والثَّالثُ: إنَّه قد ثبتَ (آجر يُؤْجِرُ) فيكونُ (آجرُ) (فاعل) وصحَّتُه تمنعُ (آجَرَ) (أفعل)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ صحَّةَ ذلك لا تمنعُ مجيءَ (آجَر) على وزنِ (أَفْعَل)... وإنَّما النِّزاعُ في مثلِ قولِهم: (آجرتُ الدَّارَ والدَّابَّةَ) بمعنى: أكْرَيتُهُما على أنَّه بهذا المعنى مشتركٌ بينَ (فَاعَل) و(أَفْعَل)؛ لمجيءِ لُغتينِ فيه، وجاءَ له مصدرانِ، فالمؤاجرةُ مصدرُ (فاعل) والإيجارُ مصدرُ (أفعل)"[3].

(1) ينظر: الكتاب : 94/4، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 4/ 68 .
(2) ينظر: تاج العروس: 28/10 (أجر).
(3) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 157 ـــ 158.

أمَّا الرضي فقد علَّق على كلام ابن الحاجب بالقول: "والذي أنشده مِن قِبَلِهِ – مع ركاكة لفظه– ليس فيه دليل على مدعاه، أعني أن يُؤجر لا يستعمل في مضارع آجر ":قال: "فِعَالة جاء" يعني أن مصدر آجر فِعَالة، وفِعَالة مصدر فَاعَل ككاتب كتاباً وقاتل قتالاً، والتاء في إجارة للوحدة، وليس بشيء، لوجهين: أحدهما: أنا بينا في باب المصادر أن المرَّة إنما تبني في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرد، فيقال: قاتَلْتُ مقاتلةً واحدة، ولا يقال: قاتَلْتُ قِتالة؛ لأَنَّ فِعَالاً ليس بِمُطَّرد في فَاعَلَ، وثانيهما أن إجارة لو كان مصدر فَاعَلَ للمرة لجاز آجر لغير المرة، ولم يستعمل إجاراً أصلاً، وأيضاً لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسبيحة وتقديسة إلا لها، قوله: "والإِفْعَالُ عزَّ" يعني لا يستعمل إيجاراً، وذلك ممنوع، لأَنَّ في كتاب العين "آجرت مملوكي أُوجِرُهُ إيجاراً فهو مُؤجَر، من أَفعل آجرتُهُ: أَعطيتُهُ أَجره"[1]، وفي أساس البلاغة "آجرني فلان داره إيجاراً فهو مُؤْجِر، ولا تقل: مؤاجر، فإنه خطأ وقبيح، وليس آجر هذا فاعَلَ، بل هو أفعل، وإنما الذي هو فاعَلَ آجر الأجير مؤاجرة، كقولك: شاهره وعاومه"[2]، وفي باب أفعل من جامع الغوري" آجره الله تعالى: لغة في أجَرَه مقصوراً" وفي باب فاعل منه "آجره الدار" وهكذا في ديوان الأدب "آجره الدار مشاهرة"[3] قلت: فآجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأَساس جائز عند الغوري، والحق ما في الأَساس، لأَنَّ فاعَلَ لا يعدى إلى مفعولين إِلَّا الذي كان يعدى في الثلاثي إلى مفعول، كنَزَعْتُ الحديثَ، ونازعتُهُ الحديثَ، فآجر المتعدي إلى مفعولين إذًا من باب الإفعال، فآجَرْتُكَ الدَّارَ إيجاراً، مثل: أَكْرَيْتُك الدارَ، وآجَرْتُ الأَجيرَ مُؤاجَرة: أي عقدت معه عقد الإجارة، يتعدى إلى مفعول واحد، وكأن

---

(1) العين: 173/6 .

(2) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م: 21/1 – 22 (أجر).

(3) معجم ديوان الأَدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ (ت350ه)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، ط1, 1424 ه = 2003 م: 384/2 .

الإجارة مصدر أجَرَ يأجُر إجارة نحو كتب يكتب كتابة، أي: كان أجيراً، قال تعالى: ﴿ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ ﴾ [1]، فالإجارة كالزراعة والكتابة، كأنَّها صنعة، إلَّا أنَّها تستعمل في الأغلب في مصدر آجر أفعَل، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو قوله تعالى:﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[2]، والأَجير من أجر يأجُر قوله: "وصحة آجر تمنع آجر" أي: صحة آجر على (فاعل) تمنع آجر على (أفْعَل)، قال في الشرح: "أي أن آجر (فاعل) ثابت بالاتفاق، وفاعل ذو الزيادة لا بد أَن يكون مبنيًا من (أجَرَ) الثلاثي لا آجر الذي هو أفعل، فيثبت أَجَرَ الثلاثي، ولا يثبت آجر أفعل" هذا كلامه، يا سبحان الله ! ! كيف يلزم من عدم بناء فاعَل من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً؟ وهل يجوز أن يقال: أكرم غير ثابت؛ لأَنَّ كَارَم غير مبنى بل من كَرُمَ؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أ ج ر) ثابتان، وكل واحد منهما بمعنى آخر، فأفعل بمعنى أكرى، وفاعل بمعنى عقد الإجارة"[3].

والبادي في آجر أَنَّه يوجَّه معناه على حسب السياق الذي يرد فيه، فإذا استوجب السياق معنى إعطاء الأَجر أَو الأَجرة؛ فيكون بناؤه على (أَفعل)، فيقال: آجر اللهُ عبدَه الجنَّةَ، ونحو: آجَرَ المقاولُ العمّالَ أَموالَهم، وأَمَّا إذا استوجب السياق معنى المشاركة، فيكون بناؤه على (فاعل)، نحو: آجرتُهُ الدارَ مؤاجرة، أَي: أَكريتُهُ لما يستلزم من إجراء العقد بين طرفين على نحو: ياومته وشاهدته، هذا الأَصل، إلَّا أَنَّه جاز استعمال ((آجر على بناء أَفعل)) بمعنى: أَكرى، نحو: آجرتُ الدارَ؛ لتضمِّنه معنى: إعطاء الأَجرة، في حين لايدل آجر على فاعل إلَّا على معنى: المؤاجرة.

10- اسمِ الفاعل من (جاء) الأَجوف:

---

(1) سورة القصص، من الآية: 27.

(2) سورة المزمل، من الآية: 8.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 53 ــ 55، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباديّ: 706/2-707، وينظر كتاب الأَفعال، على بن جعفر السعديّ، المعروف بابن القطَّاع الصقلّي (ت815ه)، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403ه – 1983م: 29، مادة (آجر).

اختلف الصَّرفيون في صوغ اسم الفاعل من الفعل (جاء)؛ فهو يُخالف اسم الفاعل من نحو (قامَ)، في أنَّك إذا أَبدلتَ من العين همزة كما فعلتَ ذلك في (قائم)،"اجتمع لك همزتان: الهمزة التي هي لام والهمزة المبدلة من العين، فتُبدل من الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها، هذا مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنهم قَلبوا اللَّام في موضع العين، فلم تَلتق همزتان"[1].

وقد أَورد نقرة كار اعتراضًا على مذهب الخليل "بإنَّ أصل اسم الفاعل من (جاء) على مذهب سيبويه "(جاىئ) قُلبتِ الياءُ ألفاً ثُمَّ الألفُ همزةً فصارَ (جائىء) بهمزتينِ متحرِّكَتينِ أُوْلاهما مكسورةٌ فقُلبتِ الثَّانيةُ ياءً ثُمَّ أُعلَّ إعلالَ (قاضٍ) ووزنُه (فاعٍ) ولمْ يُجعلْ (بين بين)؛ لأنَّ في ذلكَ ملاحظةَ الهمزةِ فيلزمُ الجمعُ بينَ الهمزتينِ وعندَ الخليلِ أصلُه: (جاىئ) قُلبتِ اللَّامُ إلى موضعِ العينِ فصارَ (جاءي) جائيًا = جائيٌ = جاءٍ؛ فأُعلَّ إعلالَ (قاضٍ) ووزنُه حينئذٍ (فالٍ)، ولم يكنْ ممَّا نحنُ بصددِه؛ وإنَّما قُلبتْ احترازاً عنْ توالي الهمزتينِ؛ لأنَّه لو لمْ تتقدَّمِ الهمزةُ على الياءِ وقُلبتِ الياءُ الَّتي قبلَ الهمزةِ همزةً لزمَ اجتماعُ الهمزتينِ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إنَّما يُحترزُ منِ اجتماعهما إذا خيفَ بقاؤه، أمَّا إذا حصلَ بعدَ الأداءِ إلى اجتماعِ ما يوجبُ زوالُه فلا يجبُ الاحترازُ عنه، وهنا كذلكَ، وكذا في كلِّ ما يؤدِّي إلى مرفوضٍ نحوُ: (قل) وكذا حكمُ (جواء) في جمعِ (جائية)"[2] أَي أَنَّ القياس في جمع (فاعلة)، نحو: شاعرة وشواعر، وجابية وجوابٍ.

وفصَّل في موضع آخر قائلاً:" وأصلُه: (جايئ)؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ منَ الأجوفِ المهموزِ اللَّامِ، فقالَ الخليلُ: قُلبتِ اللّامُ إلى موضعِ العينِ فصارَ (جائي) فأُعِلَّ إعلالَ (قاضٍ)، فصارَ(جاءٍ) على وزنِ(فالٍ)، قالَ: لأنَّه لو لمْ تُقلبِ اللَّامُ إلى موضعِ العينِ وجبَ قلبُ يائه همزةً كما في (بائع) وصارَ (جائئ) بهمزتينِ واجتماعُ الهمزتينِ مستكرهٌ، وقالَ سيبويهِ: إنَّما يُستكرهُ اجتماعُهما إذا كانَ يؤدِّي إلى بقائهما في الاستعمالِ، أمَّا إذا حصلَ عندَ الاجتماعِ ما يوجبُ تخفيفَ إحداهما فلا بأسَ بالاجتماعِ، وههنا كذلك فإنَّه إذا قُلبتْ ياؤه همزةً اجتمعَ همزتانِ فقُلبتِ الثَّانيةُ ياءً وجوباً؛ لاجتماعِ الهمزتينِ،

(1) الممتع الكبير في التصريف، 327.

والأُولى منهما مكسورةٌ ثُمَّ يُعلُّ إعلالَ (قاضٍ) فصارَ(جاءٍ) على وزنِ: (فاعٍ)، وقد يُقوّي قولَ الخليلِ بأنَّه يلزمُ على قولِ سيبويهِ الجمعُ بينَ الإعلالينِ قلبُ العينِ همزةً واللَّامِ ياءً، ويُقوّي قولَ سيبويهِ بأنَّ قلبَ اللَّامِ إلى موضعِ العينِ أكثرُ تغييراً منَ الإبدال، والمصيرُ إلى ما هو أقلُّ تغييراً أَوْلى"[1] .

وملخص المسألة أَنَّ الخليل جعل وزن (جاءٍ) على (فالٍ) بتسويغ أنَّ التغيير الذي اعتراه القلب المكاني على وفق المُخطط الآتي:

جَيَأ ← جاء ← جايئ (قلب مكاني) ← جائيٌ (حذف الياء) ← جاءٍ

فَعَلَ ← فَعَلَ ← فَاعِلٌ (قلب مكاني) ← فَالِعٌ (حذف الياء) ← فالٍ

فمن (جيأ) اشتق (جايئٌ) ثم حصل له قلب مكاني، فصار (جائِيٌ) ثُمَّ أُعلَّ إعلال اسم الفاعل من الفعل الناقص، مثال: (قاضٍ) فصار (جاءٍ) موزون على (فالٍ).

في حين ذهب سيبويه إلى أَنَّ وزن (جاءٍ): (فاعٍ)؛ بتسويغ أَنَّ الياء في (جايئ) التي هي العين أُبدلت همزة على نحو إبدالها في اسم الفاعل المُشتق من الفعل الأَجوف، مثل: (بائع) فأَصله: (بايع)، ويمكن توضيح ذلك في المُخطط الآتي:

جَيَأ ← جاء ← جايئ (أُبدلت الهمزة) جائئٌ (قلب الهمزة ياءً) ← جائيٌ جاءٍ

فَعَلَ ← فَعَلَ ← فَاعِلٌ (أُبدلت الهمزة) فَاعِلٌ (قلب الهمزة ياءً) ← فَاعِلٌ فاعٍ

والمذهب الذي وافقه نقرة كار مذهب سيبويه على عدّ أَنَّ إبدال ياء (جايئ) عينه همزة أَقل تغييرًا في بنية اسم الفاعل (جاء) من القلب المكانيّ بنقل عينه مكان لامه.

11-وزن (أشياء):

اختلف الصرفيون في وزن (أشياء) فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ أصلها (شَيْئاء) على وزن (فَعْلاء)، ثُمَّ قُدِّمت الهمزة الأُولى، وهي لام الكلمة، أي: حدث فيها قلب مكاني، فصار وزنها (لَفْعاء)؛ فكرهوا همزتين بينهما ألف على نحو: (خطايا) كراهةَ

(1) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 9 ـــ 10.

ألفين بينهما همزة بل كان هذا أبعد فقلبوا فصارت اللّام الّتي هي همزة في أوّله فصار تقديره من الفعل (لَفْعَاءَ)؛ ولذلك لم ينصرف، ولو كان (أَفعالاً) وهو مذهب الكسائي لانصرف كما ينصرف (أَحياءٌ) وما أشبهه، وكان الأخفش يقول: (أَشياءُ): (أَفْعِلاءُ) أصلها: (أشْيِياء) على وزن (أفْعِلاء) ثم حذفت الهمزة، وهي لام الكلمة، فصارت (أفْعاء) وهو رأي الفراء أيضاً، ويبدو أنَّ عبد القاهر الجرجانيّ قد اختار مذهب الأخفش لتقديمه إياه.[1]

وقد ذكر نقرة كار أنَّ في (أشياء) ثلاثةَ مذاهب مبينا لها ومعترضا عليها، فقال: "ولو لم يقُلْ بالقلبِ يكونُ فيها مذهبانِ يلزمُ من أحدِهما منعُ الصَّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ وهو أصحُّ المذهبينِ على ما تبيَّنَ، نَحْوَ أَشْيَاءَ فَإِنَّهَا لَفْعَاءُ، عندَ الخليلِ وسيبويهِ، وأصلُها: (شيئاء) على وزنِ (فعلاء) فقدِّمتِ اللّامُ وهو الهمزةُ الأُولى إلى موضعِ الفاءِ كراهةَ اجتماعِ الهمزتينِ بينَهما ألفٌ وهو حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وقالَ الكسائيُّ: إنَّهَا (أَفْعَالٌ) جمعُ شيءٍ"[2].

واعترض على رأي الكسائي بقوله:" ويلزمُ على مذهبِه مخالفةُ الظَّاهر منْ وجهينِ، الأوَّلُ: منعُ الصَّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ؛ لأنَّ (أشياءَ) إذا كانَ (أفعالاً) لا يكونُ فيه عِلَّةُ منعِ الصَّرفِ إلَّا أنَّهم منعوها منَ الصَّرفِ تشبيهاً لها بـــ (فعلاء)، أو لظنِّهم أنَّها على (فعلاء)، والثَّاني: جمعُه على (أشاوي)، و(أفعال) لا يُجمعُ على (أفاعل)"[3].

ثُمَّ ذكر المذهب الثالث في (أشياء) وهو مذهب الأخفش والفراء، وهي أنَّها (أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلَاءُ)، إِلَّا أَنَّ الأَخفش يجعل (شيئًا) مخفف من (شيئئ) على فَيْعِل:" إنَّ (شيئاً) في الأصلِ (شيئى) على وزنِ (فيعل) فخفَّفَ كما خفَّفَ (بيّنَ)، ثُمَّ جُمِعَ على (أفعلاء) كما جُمعَ (بَيْنٌ) على (أبيناء) ثُمَّ حُذِفتِ اللّامُ منْ (أشياء) لِمَا ذكرنا منْ كراهةِ

(1) ينظر: المقتضب: 30/1، والمفتاح في الصرف: 110، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، ط1، المكتبة العصرية، 1424هـ- 2003م:671/2، والممتع الكبير في التصريف: 329، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: 479/3.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار:10.

(3) المصدر نفسه:10.

اجتماعِ الهمزتينِ بينَهما حاجزٌ غيرُ حصينٍ"[1] فجُمع (شيء) على أَفعلاء جاء بعد تخفيفه عدولًا عن أَفعال إلى أَفعلاء؛ فلمَّا عدلوا عن جمع (طبيب) إلى (أَطبَّاء)، والقياس: (طُبباء) قياسًا على جمع (طريف) على (طُرفاء)؛ إلَّا أَنَّ الذي أَنجاهم إلى ذلك تكرر اللام، فقياس الأَخفش جمع (شيء) على أَفعلاء لا على أَفعال مراعاة للنظير.[2]

وعلَّة المشابهة بفعلاء مردودة بأَنَّه كان يلزم غيرها ما لزمها من مثل المنع من الصرف: أَسماء وأَبيات وأَسياف،[3] وجمع أَشياء على أَشاوي؛ لأَنَّه من شيء، مثلما جمعوا صحراء على صحارى فلا يقال: أَشياء مكون من أَشايي على القياس (فَعالي) ثُمَّ خففت وأُبدل الياء واوًا التي هي عين (شيء)؛ ليكون أَشاوى كـــ(صحارى)، لكنَّه مردود؛ لأَنَّ أَفعال لا يُجمع على أَفاعل.[4]

واعترض على هذا الرأي أيضاً، فقال: "ويلزمُ على مذهبِه مخالفةُ الظَّاهرِ منْ وجوهٍ: حذفُ الهمزةِ منْ غيرِ قياسٍ يقتضي ذلك وتصغيرُها على لفظِها، وجمعُ الكثرةِ لا يُصغَّرُ على لفظِه وجمعُها على (أشاوى) و(افعلاء) لا يُجمعُ على (أفاعل)؛ فيكونُ مذهبُ الكسائي أصحَّ هذينِ المذهبينِ؛ لأنَّه إنَّما يلزمُه مخالفةُ الظَّاهرِ من وجهينِ، ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ أصحُّ هذه المذاهبِ؛ لأنَّه إنَّما يلزمُه مخالفةُ الظَّاهرِ منْ وجهٍ وهو القلبُ وهو موجودٌ في كلامِهم في أمثلةٍ كثيرةٍ، ولا يلزمُهما شيءٌ ممَّا يلزمُ الكسائي والفرَّاء؛ لأنَّ منعَ صرفِها لأجلِ ألفِ التَّأنيث وتصغيرها على لفظِها؛ لأنَّها اسمُ جمعٍ لا جمعٌ، وجمعُها على (أشاوى)؛ لأنَّ (فعلاء) يُجمعُ على (فعالى) كـــ(صحراء وصحارى)"[5].

(1) المصدر نفسه: 10.
(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 670/2-671.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 673/2 .
(4) ينظر: المصدر نفسه: 674/2 .
(5) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 10.

وخلاصة المقال: إنَّ العلماء اتفقوا على أَنَّ (أَشياء) ممنوعة من الصرف، وعلة المنع من الصرف أَنَّهم اختلفوا على بعلَّة منعها من الصرف على ثلاثة أَقوال: القلب المكاني على رأي الخليل وسيبويه، ومشابهتها بالوصف بفعلاء على رأي الكسائيّ، واعتلالها بالحذف على رأي الفرَّاء الأَخفش.

ويمكن توضيح تغيُّرات (أَشياء) على وفق ما يأتي:

ت	الآراء	التغيّرات	نوع التغيير	سبب التغيير	علة منع الصرف
1.	الخليل وسيبويه	شيئ = شيئاء = أَشياء فَعَلَ = فَعْلاء = لَفْعَاء	القلب المكاني	كراهية اجتماع همزتين بينهما حاجز	القلب المكاني
2.	الكسائيّ	شييء = أَشياء فَعِل = أَفْعَال	الجمع	فَعْل يجمع على أَفعلاء قياسًا، نحو بيت وأَبيات	المشابهة بفعلاء نحو: حمراء
3.	الأَخفش	شيءٌ = أَشيئاء= أَشياء فَعْلٌ = أَفْعِلاء = أَفعاء	حذف اللام	كراهية اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين	حذف اللام من أَفعلاء
4.	الفرَّاء	شيَّئٌ = شَيْئٌ = أَشيئاء = أَشياء فَيْعِل = فَعِلٌ = أَفْعلاء = أَفعاء	التخفيف	كراهية اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين	حذف اللام من أَفعلاء مراعاة للنظير

والمختار مذهب القلب المكاني الذي وصفه نقرة كار بأَصح المذاهب؛ إِلَّا أَنَّه يسجل عليه اعتراضًا ربَّما يُرجِّح المذهبين الآخرين، وهو دلالة الجمع في (أَشياء) الذي يتحقق في مذهب الكوفيين من دون تأويل، في حين لا بدَّ من اللجوء إِلى تأويل معنى الجمع على مذهب البصريين، فعدَّوا (أَشياء): اسم جمع لشيء، يقول ابن الأَنباري: "تنزَّلت منزلة أَفعال من حيث أَنَّه جمع شيء في المعنى"[1]، ومعلوم أَنَّ عدم التأويل أَولى من التأويل، ولا سيَّما إِذا كان من دون مسوِّغ علمي مقبول.

12- جمعُ الثُّلاثي المزيد بمدَّةٍ ثالثة نحو: عناق:

(1) الإِنصاف في مسائل الخلاف: 675/2 ، المسألة (118) .

قال ابن الحاجب: "ما زيادته مدَّة ثالثة في الاسم نحو: زمانٍ على أَزمنة غالبًا، وجاء قُذُلٌ وغِزْلَانٌ وعُنُوقٌ ..."[1].

زمان ← أَزمنة

قُذال ← قُذَّلٌ ← أَقْذِلةٌ

غَزَالٌ ← غِزلانٌ ← أَغْزِلَةٌ

عَنَاق ← عُنُوق ← أَعْنُقٌ

وقد اعترض نقرة كار على ابن الحاجب بقوله: "(وعُنُوقٌ) في جمعِ (عَناق)، وهي الأُنْثى منْ ولدِ المَعْزِ، وفي ذكرِ (عُنوق) هنا نظرٌ؛ لأنَّ (عَناقًا) مؤنَّثٌ، وهو بصددِ البحثِ عنِ المذكَّرِ"[2].

ومعلوم أَنَّ (عَناق) لفظ مؤنث،[3] قال الدميريّ: "العَناق الأُنثى من ولد المعز، والجمع أَعنقٌ وعُنوقٌ"[4]، فكان على ابن الحاجب أن يذكره مع المؤنث لا المذكر، وقد أورد الجاربردي أقسام الاسم ذي الزيادة بمدة ثالثة فقال: "لمَّا فرغ من الثلاثي المجرَّد شرع في المزيد وأقسامه مِمَّا يُجمع جمع التَّكسير على ما ذكر أربعة؛ لأنَّ الزيادة إمَّا مدة أو همزة في الأوَّل، أو ألف ونون في الآخر، أو ياء ثانية ساكنة كـ (سيِّد)، فإن كانت مدة فهي إمَّا ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة، وقدَّم ما زيادته مدة ثالثة لكثرة أبحاثه، وهو إمَّا اسم أو صفة، فالاسم إمَّا مذكَّر أو مؤنَّث، والمذكَّر إمَّا مدته الألف أو

(1) شرح الشافية : 2/ 125، والقُذُل: جمع (قَذَال)، والقذال ما بين الأُذنين من مؤخَّر الرأس الإنسان الذي يُعرف بالقفا، ينظر العين: 134/5 مادة (قذل).

(2) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار: 87.

(3) ينظر: الفرق، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت 248هـ) تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 37، 1406 هـ - 1986م: 248، والجراثيم، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ) تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق (د . ت): 260/2.

(4) حياة الحيوان الكبرى، أَبو البقاء، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، كمال الدين الشافعي (ت 808هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ: 211/2.

الياء أو الواو"[1]، إلَّا أنَّ الجاربردي مع تفصيله المسألة على هذا النحو إلَّا أنَّه لم يورد الاعتراض المذكور.

في حين ذكر الرضي ذلك بقوله: "وعُنُوق" ليس هذا موضعه؛ لأَنَّ العَناق مؤنث، وهو الأُنثى من ولد المعز... وقد أَورده سيبويه على الصحة في جمع (فَعَال) المؤنث، قال: حق (فَعال) في المؤنث أَفعُل كـ (عَنَاق) و(أَعنق)، لكن فُعُولاً لما كان مُؤاخيًا لأفْعُل في كثير من المواضع، إذ هو في الكثير كأَفْعُل في القليل، جمعوه في الكثير على عُنوق، وكذا قالوا في سماء بمعنى المطر: سُمِيٌّ، لأنه يذكر ويؤنث، يقال: أَصابتنا سماء، أي: مطر"[2].

وقد أشار سيبويه إلى قياسية جمع (عناق) على (عنوق) بقوله: "وأَمَّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنهم إذا كسَّروه على بناء أدنى العدد كسروه على أَفْعُلٍ وذلك قولك: عناقٌ وأَعنُقٌ، وقالوا في الجميع: عُنوقٌ، وكسّروه على فُعولٍ كما كسَّروها على أَفْعُلٍ، بنوه على ما هو بمنزلة أُفْعُلٍ، كأنَّهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث؛ كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذ كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قصعةٍ ورحبةٍ وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعةٍ؛ لأنَّ زيادته ليست كالهاء، فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادةٌ من الثلاثة، حيث شبِّه بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء؛ لأنهَّا من نفس الحرف، وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بني كحضرموت، ونظير عنوق قول بعض العرب في السَّماء: سميٌّ"[3].

ووجه اعتراض نقرة كار واردٌ؛ لأَنَّ القياس في جمع الاسم الثلاثي المذكر المزيد الرباعيّ بحرف الذي ثالثه حرف مدٍّ، أَن يجمع جمع قلة على (أَفْعُلَة)، نحو: زمانٌ، وأَزمنةٌ، وعمودٌ، وأَعمدةٌ، ورغيفٌ وأَرغفةٌ[4] (الفُعول) فبناء من أَبنية جمع الكثرة التي تكون قياسًا لجمع كل اسم مفرد ثلاثيّ على بناء: فَعْل، نحو: قَلْب–

(1) شرح شافية ابن الحاجب، فخر الدّين أَحمد بن الْحسن الجاربرديّ (ت746هـ)، ط3، عالم الكتب، بيروت– لبنان،1404هـ – 1984م:359/1.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 128/2 ، وينظر: الكتاب: 605/3.

(3) الكتاب: 605/3 – 606 .

(4) ينظر: الفيصل في أَلوان الجموع، عبّاس أَبو السعود، دار المعارف، بمصر، 1971م: 42.

قلوب، وفَعِل، نحو: مَلِكٌ- مُلُوك، وفُعِل، نحو: بُرج- بروج/ وفِعْل، نحو: جِذْع- جُذوع[1] .

فلمَّا ساغ جمع (عَناق) على أَعْنُق، قياسًا على جمع (زمان) على (أَزمن)، والقياس فيه: أَزمنة، ساغ جمع (عَناق) على (عُنوق)؛ لتوهّم أَنَّ مفرده ثلاثيًا، على نحو: (زَمَن)، فلمَّا توهّموا ذلك جمعوا (عناقًا) على (عُنوق)؛ قال سيبويه: "وكسّروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة"[2]، فضلًا عن توارد أَبنية الجمع وتعددها في صيغ الجموع، على نحو: أَفْعُلٌ وفعولٌ، ومفعال يُجمع على أَفعلة وفعول[3].

الخاتمة:

1- اعتراضات نقرة كار الصرفيَّة في شرحه لشافية ابن الحاجب جرت في مسائل لغويَّة متنوعة تستلزم الاعتراض سواء أكانت في أَبنية الأَسماء أم في أَبنية الأَفعال.

2- تنوعت اعتراضات نقرة كار على ما أورده ابن الحاجب بما اختص به في المسائل الصرفية موضوع البحث، أو على ما استشهد به ابن الحاجب من آراء لعلماء اللغة لتعضيد رأيه؛ من مثل الخليل وسيبويه، والكسائي، والأخفش، والمبرد، وابن جني.

3- اعتراضات نقرة كار الصرفيَّة تتحدد في محاكمة الأَبنية على وفق أَقيسة اللغة في الأَبنية على نحو: أَبنية الأَسماء سواء أَكانت ثلاثية، نحو: حُبُكٌ، أَو رباعيَّة، نحو: هجرع، وأبنية الأَسماء المزيد فيها، نحو: رُمَّانٌ وحنطأو وكنثأو فضلًا عن أَبنية الفعل المزيد فيه، نحو: الفعل: آجر هل هو على بناء أَفعل أم على بناء (فاعل).

4- تركز منهجية نقرة كار في الاعتراض على نظرية التأصيل والقياس؛ فهو يلجأ في تعليلاته إلى الرجوع باللفظ إِلى الأَصل، نحو: تعليله للاسم هجرع، هل هو بناء قائم بذاته أم هو مركَّب من جرع وبلع؟، وكذلك لفظ (ملك) هل أَصله من (ملأك) الرباعيّ

(1) الكتاب: 589/3- 592، وينظر: الصرف الواضح: 257.

(2) الكتاب: 606/3.

(3) ينظر: الفيصل في أَلوان الجموع:43، 67.

أو من (مألك) وهكذا، وكذلك القياس على ما أسماه مراعاة النظير في عدم إثبات حنطأو وكنثأو، وأنَّ الأَصل في جاءٍ من جيَأ.

5- الاستدلال في اعتراضاته الصرفيَّة بأدلة لغويَّة في إثبات وجهة نظره العلميَّة على نحو الاستدلال على أنَّ لفظة حُبُك بالضمتين جمع حِباك، من أجل إثبات لغة (حِبِك) بالكسرتين على أنَّها مفرد، ومن ذلك الاستدلال بأنَّ استعمال مادة (رَمَنَ) وأنَّها تدلّ على معنى الإقامة.

6- أثبت البحث أنَّ نقرة كار في اعتراضاته الصرفيَّة انتصر للحقيقة العلمية فحسب، فإنَّه ينتصر لمذهب على حساب مذهب آخر تعصبًا، فلقد دافع عن الخليل وسيبويه وانتصر لهم، وانتصر للكسائيّ والفرَّاء من الكوفيين وردَّ المرجوح من آرائهم.

References In English

1. Kafawi-Husayni al-Baqaa Ayyub ibn Musa al-Abu al **(** d. 900 AH) -ub AlKut-Dar Al , **Ashmouni on Alfiya Ibn Malik-Explanation of Al** .68-AD: 4/67 1998 -Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH
2. (Sabban (d. 1206 AH-Irfan Muhammad bin Ali Al-Abu Al **-Al abban'sS FAshmouni's-ootnote on Al Explanation of the Alfiya** Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, -Kutub Al-r AlDa , **Ibn Malik** .AD: 3/386 1997 -AH 1417
3. **(** Jurjani (d. 471 AH-Rahman al-Qaher bin Abd al-Abu Bakr Abd al Hamad, 1st -r. Ali Tawfiq Alinvestigation: D , **changeThe Key to Ex** AD: 70 1987 -Beirut, 1407 AH -Risala Foundation -Edition, Al
4. (AH 458 :. d) Mursi-Al Mrs son Ismael son on Hassan Abu **the** Abdul : Investigation , **test circumferencearbitrator and the grea** st1 ,Beirut - cientificS books Dar: house ,Hindawi The benign : A.D 2000 = .A.H 1421 , edition .(ALK) 9/7
5. Sijistani -Jashmi Al-Abu Hatem Sahl bin Muhammad bin Othman Al **Furq-Al** (d. 248 AH) Damen, Journal -Investigation: Hatem Salih al E: C 1986 -of the Iraqi Scientific Academy, Volume 37, 1406 AH Baqabarat, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin -and al ,248

Dinuri (d. 276 AH) Investigation: Muhammad Jassim -Qutaybah al .ture, Damascus (Dr.): 2/260Hamidi, Ministry of Cul-al

6. **-Bahr Al-from Al Madad-Nahr Al-Al** ,Andalusi-Abu Hayyan Al Beirut, 1st -Jil -Asaad, Dar Al-Dr. Omar Al tioninvestiga , **Muheet** . 423/1 : edition, 1416 AH = 1995 AD
7. -Kutub Al-Dar Al , **Muheet-Bahr Al-Al** , Nahawi-Abu Hayyan Al . Alami, Beirut, 1st edition, 2001 AD: 4/494
8. Mohammed Hayyan Abu bin Yusef bin Yusef bin -Al Hayyan Sidqi : investigation , **Muheet-Bahr Al-Al** , (AH 745 .d) iAndalus ,Beirut, 1st edition - Thought Dar: house ,Beautiful Mohammed .133/8 : AH 1420
9. Isaac Ibrahim Abu bin **-Diwan Al (** AH 350 .d) Farabi-Al Ibrahim and dr ,age edselect Ahmed Dr : Investigation , **onaryDicti Adab** 1424 ,1 I ,Cairo - Al Shaab Dar: house institution ,Anees Ibrahim .384/2 : AD 2003 = AH
10. Ghalib Mohammed Abu bin (AH 542 .d) Muharibi-Al Andalusian Abdul : Investigation **The brief editor** Salam Abd Shafi 1422 ,Beirut, 1st edition - ificScient books Dar: house ,Mohammed .172/5 : AH
11. **(** AH 347 .d) Marziban-Al ,Mohammed Abu **EloquentCorrection and E** Bedouin Mohammed _ .Dr : Investigation **xplanation** Cairo] Islamic State for affairs the above the Council ,circumcised .206 :. A.D 1998 - .A.H 1419 , [
12. ,Damiri on son Issa son Musa son Mohammed ,stay Abu **(** AH 808 .d) Shafi'i-Al Debt Perfection Dar: house , **big animal life** .211/2 : AH 1424 , edition nd2 ,Beirut ,scientific books
13. Din -Abu Abdullah Badr al**Fiqh-Muhit fi Usul al-Bahr al-Al** Zarkashi (d. 794 AH), 1st -in Abdullah bin Bahadur alMuhammad b .AD: 7/328 1994 -Kutub, 1414 AH -edition, Dar al
14. **-Al** (Abu Bishr, nicknamed (Sibawayh ,Amr bin Othman bin Qanbar am Muhammad Harun, Sal-d. 180 AH), investigation: Abd al) **Kitab** AD: 4/289 1988 -y, Cairo, 1408 AH Khanji Librar-rd edition, Al3

15. (Jarbardi (d. 746 AH-Hasan al-Din Ahmad ibn al-Fakhr al rd Edition, World of Books, 3 , **Hajib-a Ibn AlExplanation of Shafi** .AD: 1/359 1984 -Lebanon, 1404 AH -Beirut
16. Din (d. 715 -Astrabadi, Rukn al-Hassan bin Muhammad al -Dr. Abd al :investigation , ,**Hajib-Explanation of Shafia Ibn al**(HA Maqsud, 1st Edition, Religious Culture -aqsud Muhammad Abd alM .AD: 2/637 2004 -Library, 1425 AH
17. **Muhtasib in Explaining the Faces of Abnormal -al** Ibn Jinni y and Investigation: Stud , **Readings and Clarifying them** -Kutub al-ldition, Dar aQadir Atta, 1st e-Muhammad Abd al .AD: 2/287 1998-Lebanon, 1419 -Ilmiyyah, Beirut
18. Fadl Muhammad bin Makram bin Manzoor (d. -Din Abu al-Jamal al **(** AH 711 :Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH , **Arab-Lisan Al** .(article (Juraa ,46/8
19. Azhari, Abu Mansour (d. 370 -Muhammad bin Ahmad bin Al investigation: Muhammad Awad Mereb, , ,**Lugha-Tahdheeb Al**(AH .Arabi, Beirut, 2001 AD: 10/202-Turath Al-st Edition, Dar Ihya Al1
20. -a alRazzaq Murtad-bin Abd al n MuhammadMuhammad bi **(** Zubaidi) (d. 1205 AH-known as (Al yniHusa , **Arous-Taj al** Kuwait, -Sattar Ahmad Farraj, Arab Heritage -investigation: Abd al st edition, 1385 AH = 1965 AD: 27/316, article (Laka) 01

The Morphological Objections of Naqra Karr (T. 776 AH) in the Explanation of 'Shafia Ibn al-Hajeb' (646 AH)

Helal Ali Mahmoud *

Abstract

This research represents an attempt to discuss the objections of one of the most important commentators of Shafia Ibn al-Hajeb (d. 646 AH), which is Naqra Karr (d. 776 AH), with the aim of revealing the face of what he want to in his objection to the compiler, and other morphological scholars, by tracing those objections in the books of the forerunners and the later ones, with reference to To those who preceded him to these objections from the commentators and others, from the statement of the argument on which the objection was based, and he mentioned the different morphological opinions on those issues he raised, and in their entirety they are closely related to topics that almost surround the morphological dispute between the Basrians and the Kufis or between the former morphologists.

Key words: morphology, structures, objection**.**

* **Asst.Prof/ Department of Arabic Language/ College of Arts/ University of Mosul.**